العرب
الإثنين 2021/02/01
السنة 43 العدد 11958

مجلس الإعلام المصري يحاصر صحافة الإثارة بمدونة أخلاقية

وسائل إعلام تهتم بأخبار الفضائح كبديل أكثر أمانا من السياسة

وسائل إعلام تنشر القصص المثيرة وتحاكم أصحابها

تحرك مجلس تنظيم الإعلام ضد الصحافة الصفراء بعد أن استشرت أخبار الإثارة والفضائح في المواقع الإلكترونية والصحف، حتى أصبحت الموضوعات الأكثر مشاهدة وجماهيرية، مع تراجع الاهتمام بالقضايا الجادة المرتبطة بالسياسة والاقتصاد.

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة – أعلن مجلس الإعلام المصري إحالة بعض المواقع والصحف إلى تحقيقات عاجلة، بسبب "الإسراف في نشر القضايا الأخلاقية التي تسيء للمجتمع والأسرة، دون سند من القانون أو تحقيقات النيابة العامة"، لإعادة ضبط الانفلات في بعض المنابر واعتمادها على الإثارة لترميم جماهيريتها.

ولفت المجلس إلى أنه يجري رصد دقيق لجرائم النشر غير الأخلاقية والخوض في سمعة وأعراض المواطنين بحثا عن جذب الجمهور، لكن من جانب آخر يخشى البعض أن محاصرة المنظومة الإعلامية بتطبيق مدونة أخلاقية، قد يضاعف أزماتها التحريرية.

وأعاد المجلس الأحد، نشر بنود المدونة الأخلاقية الملزمة لكل المؤسسات، في إشارة مباشرة إلى أن تطبيقها سيتم خلال الفترة المقبلة، وتتطرق المدونة إلى الحفاظ على قيم وأخلاق ومبادئ وتقاليد المجتمع، وعدم الخوض في الأعراض، والحفاظ على الآداب العامة، وتجنب ما يدعو إلى الإباحية أو يحض على الفسق والفجور.

ويشير هذا التحرك المفاجئ إلى محاصرة المؤسسات الإعلامية بمدونة تحول دون إلهاء الناس في موضوعات تشكل خطورة على الوعي المجتمعي، وتكرس فكرة استقطاب الجمهور بموضوعات وقضايا جذابة، مثل الجنس والخيانة الزوجية، في ظل إصرار الكثير من المواقع الإلكترونية والصحف والبرامج، على تسليط الأضواء على موضوعات وأخبار مثيرة، وإهمال الجاد منها.

وأكدت مصادر إعلامية لـ"العرب"، أن عدم تطرق بيان مجلس الإعلام لأسماء الصحف والمواقع والقنوات التي ارتكبت جرائم نشر في قضايا أخلاقية، يرتبط بأن بعضها مملوك لجهات قريبة من الحكومة، والإعلان عنها قد يتسبب في أزمة للمجلس مع أطراف لها كلمة عليا في إدارة المنظومة الإعلامية برمتها، والبيان جاء بعد امتعاض جماهيري واضح من استسهال الإثارة في الإعلام.

وذهب متابعون إلى أن تحرك مجلس تنظيم الإعلام يعتبر انتفاضة، ويصعب فصلها عن تذمر دوائر حكومية من اهتمام بعض الصحف والقنوات والبرامج بالإثارة، مقابل تهميشها الترويج للإنجازات التي تحدث على الأرض في الملفات التي تمس صميم حياة الناس، حتى أصبحت الموضوعات الأكثر مشاهدة وجماهيرية مرتبطة بوجود خلفيات لها علاقة بالنواحي غير الأخلاقية داخل المجتمع والأسرة.

وكانت هذه السياسة مقبولة نسبيا لبعض الدوائر خلال فترات ماضية، رغبت خلالها في إلهاء الناس عن التركيز على السلبيات، لاسيما في الأوقات الحساسة التي ترتبط بتصاعد وتيرة الغضب ضد الحكومة، لكن يبدو أن الاستمرار على نفس المنوال لم يعد مرضيا، مع تنامي الشعور بأن أخبار الإثارة تغطي على إنجازات الحكومة.

وقال عميد كلية الإعلام بجامعة القاهرة سابقا سامي عبدالعزيز، في تصريحات لـ"العرب"، إن "الاعتماد على الإثارة يرتقي إلى الشذوذ الإعلامي، وهذا خطر على الوعي المجتمعي والأمن القومي ويجعل الدولة في اتجاه والشارع في اتجاه معاكس، ولا يمكن إبعاد ذلك عن هيمنة دخلاء المهنة على المنظومة، وعدم الاعتماد على مهنيين يدركون معنى وأهمية وخطورة الكلمة".

سامي عبدالعزيز

الاعتماد على الإثارة يرتقي إلى الشذوذ الإعلامي

وتكمن أزمة الهيئات المعنية بتنظيم وإدارة المشهد الإعلامي في مصر، في أنها لا تريد التوقف عند دوافع الكثير من المنابر لاستقطاب الجمهور من باب الإثارة، فالكثير من وسائل الإعلام محظور عليها التطرق إلى السلبيات أو التطرق لموضوعات سياسية قد تزيد من غضب الشارع، وأمام التضييق الذي يُمارس تلجأ هذه المنصات الإعلامية إلى الاهتمام بأخبار وقضايا الفضائح.

وأمام تحول أغلب الصحف والبرامج إلى نسخة مكررة من بعضها لالتزامها بالبيانات الرسمية، وعدم التغريد خارج السرب، اتجهت إلى التماهي مع شريحة من الجمهور تهتم بالموضوعات المثيرة والقصص التي تجذب انتباهها، مثل الجرائم وفضائح المشاهير والقضايا الغامضة والغريبة، لأن هناك غياب ثقة في ما يتم طرحه من ملفات جادة.

ويرى معارضون لهذا التبرير، أنه لا يمكن التحجج بتراجع حرية الرأي والتعبير لتصوير المجتمع على أن الجنس هو المسيطر على عقول أفراده، أو أن الخيانة الزوجية صارت ظاهرة خارجة عن السيطرة، خاصة عندما تكون كل هذه القضايا محل تحقيقات قضائية، وغالبا ما يكون المتهمون فيها ضحايا للابتزاز والاستهداف لتشويه الصورة وتحقيق منافع ذاتية يساهم فيها الإعلام.

وتناولت الكثير من الصحف والمواقع والبرامج قبل أيام، واقعة قيام طبيبة بخيانة زوجها مع عدة أشخاص، وقدم الزوج للنيابة فيديوهات جنسية لها، وهي الحادثة التي تحولت إلى قضية رأي عام بسبب تسليط الإعلام الضوء عليها، وتبين في ما بعد فبركة الزوج للفيديوهات، حيث قام بتصوير زوجته خلال العلاقة الحميمية معه دون ظهور ملامح وجهه لينتقم منها.

وأصبحت هذه القضايا محل اهتمام مبالغ فيه من منابر صحافية وتلفزيونية، بدعوى أنها تحقق نسبة مشاهدة عالية، ويتم إعادة نشرها أكثر من مرة على مدار اليوم، عبر الصفحات الرسمية لهذه المنابر على مواقع التواصل، وتصل إلى شريحة جماهيرية أكبر، وهو ما لا يحدث مع القضايا الأخرى المرتبطة بالسياسة والاقتصاد.

وأشار سامي عبدالعزيز لـ"العرب"، إلى أن "التصدي لإعلام الإثارة، النقطة الأولى التي يمكن البناء عليها لإعلام مهني محترم، وهذا ما فعلته أغلب دول العالم".

وتابع "لكن المعيار الأهم هو إلزام المؤسسات بميثاق شرف يمنع المرضى النفسيين والشواذ فكريا من الانتساب للمهنة، وتطبيق مسودة أخلاقية لا علاقة له بحرية الرأي والتعبير".

والمشكلة في بعض وسائل الإعلام، أنها لا تكتفي بنشر القصص المثيرة عن أي قضية ما زالت في طي التحقيق بالنيابة العامة، بل تقوم بمحاكمة الطرف المتهم من خلال الاستعانة بخبراء قانونيين يحللون الحادث ونسبة الجرم ويصدرون العقوبة إعلاميا، في محاولة لاستمرار تعايش الجمهور مع الواقعة، والبحث عن مبرر مقنع للكتابة عنها، لتظل نسب المشاهدات مرتفعة.

ويمكن بسهولة اكتشاف أن الكثير من الصحف والبرامج يقتصر التنافس بينها على طريقة تناول الموضوع المثير، سواء أكان مرتبطا بخيانة أم علاقة جنسية أم جريمة شرف، في حين يغيب التعدد والتنافس في قضايا جادة وأكثر أهمية، مثل الاهتمام بنبض الشارع حول قرار حكومي أو أزمة في قطاع بعينه، حتى تحولت أغلب المنصات الإعلامية إلى مادة للتسلية.

ويعتقد خبراء الإعلام أن تسليط الضوء على الإثارة وتجاهل الموضوعات الجادة، يسيء إليها أكثر ما ينفعها حتى لو زادت معدلات المشاهدة، لأن ذلك يكرس لدى الجمهور غياب الإعلام الصادق المهني والمتزن، مقابل تعميم "الصحافة الصفراء"، وهو التوصيف الذي يحمل وصمة للصحف والقنوات، ولم تتبرأ منه بعد بإثبات العكس.

ويتسبب تحرك مجلس الإعلام لغلق منافذ الإثارة والتركيز على النشر في قضايا غير أخلاقية، في ورطة للمنابر التي صنعت جماهيريتها من عينة الموضوعات والأخبار المثيرة والقصص الشاذة، لأنها ستكون مطالبة بالبحث عن بدائل جادة تحافظ من خلالها على الشريحة التي جرى استقطابها بطرق وأساليب لم تعد مقبولة.

اعتقال إعلامية في التلفزيون السوري لانتقادها الأوضاع المعيشية

دمشق – اعتقلت السلطات السورية الإعلامية والمذيعة في التلفزيون السوري هالة جرف، دون توضيح الأسباب، وفق ما ذكرت مواقع إخبارية محلية ومقربون من الإعلامية.

وذكرت مصادر أن اعتقال جرف تم على أحد الحواجز العسكرية في دمشق، ورجحت المصادر أنه بسبب انتقاداتها للأوضاع المعيشية المزرية، ونقص الخدمات الأساسية من محروقات وطاقة.

وكانت آخر تدوينة نشرتها جرف على صفحتها بموقع فيسبوك في 23 يناير الماضي قبل يوم واحد من اعتقالها، وقالت فيها "سئل الكاتب والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو ما هو الوطن؟ أجاب: الوطن هو ألا يبلغ مواطن من الثراء ما يجعله قادرا على شراء مواطن آخر. وألا يبلغ مواطن من الفقر ما يجعله مضطراً لبيع نفسه"!

ولم تذكر وزارة الإعلام السورية أو اتحاد الصحافيين أي أمر عن توقيف جرف، رغم أن وزير الإعلام عماد سارة أكد في تصريحات سابقة، أنه لن يتم توقيف أي صحافي، قبل أن يتم إخبار وزارة الإعلام عن أسباب التوقيف ومسبباته.

لكن أحد أقرباء جرف قال في منشور عبر صفحته الشخصية في فيسبوك "الوطن لم يعد فيه مكان للشرفاء، الحرية لابنة خالتي الإعلامية هالة جرف".

ومع الضجة التي أثيرت حول الموضوع، أعلنت وزارة الداخلية السورية عن توقيف 8 أشخاص بجرم "التواصل والتعامل مع مواقع إلكترونية مشبوهة" واستنادا إلى قانون الجريمة المعلوماتية.

وقالت الوزارة في بيان الأحد، إن إدارة الأمن الجنائي ألقت القبض على المتهمين في إطار جهودها "بمتابعة ومكافحة نشر ونقل الأنباء الكاذبة والإشاعات المغرضة، التي يتم تداولها على بعض صفحات وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات يوتيوب، لغايات مشبوهة".

ولم تذكر أسماء الموقوفين، واكتفت بالأحرف الأولى من كل منهم، وهم: (و . م) (ر . أ) (م . ع) (أ . أ) (ف . ح) (ف . ج) (ع . ع) (هـ . ج).

وقالت إنها قبضت عليهم "بجرم التواصل والتعامل مع تلك المواقع الإلكترونية، لتسريب معلومات مزيفة ومشوهة إليها، لإحداث البلبلة وتشويه الرأي العام".

وأضافت أنهم "اعترفوا بإقدامهم على التواصل مع تلك الصفحات، وتزويدها بمعلومات ملفقة".

وقبل يوم واحد، حذرت وزارة الداخلية من أنها ستلاحق كل من يقدم على ارتكاب الأفعال، التي يحكمها قانون الجريمة المعلوماتية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأهابت الوزارة في بيان على فيسبوك برواد مواقع التواصل الاجتماعي توخي الدقة والحذر والابتعاد عن التواصل مع الصفحات المشبوهة والتي لها ارتباطات خارجية أو التفاعل معها أو تزويدها بمعلومات أو بيانات أو نشر وتداول أخبار كاذبة حتى لا يتعرضوا للمساءلة القانونية.

ونشرت الوزارة توضيحات لرئيس فرع مكافحة الجرائم المعلوماتية في إدارة الأمن الجنائي حول المسؤولية القانونية المترتبة على كل من يقوم بتسريب أو نشر شائعات كاذبة أو التواصل مع صفحات مشبوهة وتزويدها بمعلومات أو بيانات وفقاً لأحكام قانوني العقوبات ومكافحة الجرائم المعلوماتية، جاء فيها أن من قام في سوريا زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاوى ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية عوقب بالاعتقال المؤقت.

وأضافت الوزارة أنه يستحق العقوبة نفسها من نقل في سوريا في الأحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة، وإذا كان الفاعل يحسب هذه الأنباء صحيحة فعقوبته الحبس ثلاثة أشهر على الأقل.

وذكر منشور الوزارة بأن المادة 287 من قانون العقوبات تشير إلى أن كل سوري يذيع في الخارج وهو على بيّنة من الأمر أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها المالية يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأقل وبغرامة مالية.

هالة جرف انتقدت الأوضاع المعيشية المزرية ونقص الخدمات الأساسية من محروقات وطاقة على حسابها في فيسبوك

وتم اعتقال العديد من الكتاب والصحافيين والناشطين بتهمة إضعاف الشعور القومي رغم عدم وجود تعريف واضح وصريح لهذا المفهوم.

كما أن الكثير من الأخبار المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي هي عبارة عن تصريحات رسمية من مسؤولين حكوميين تم التراجع عنها أو وعود حكومية تم الإخلال بها، وغالباً ما تنشرها الوسائل الرسمية والموالية المرخّصة.

وغالبا ما لا يوجد توضيح رسمي أو بيان حكومي حيال أي قرار أو حادثة، ما يدفع بالناس إلى التكهن، وبالتالي انتشار الشائعات والأقاويل.

تهديد مقدم برامج عراقي على خلفية كشف ملف فساد

بغداد – تعرض الإعلامي العراقي هشام علي مقدم برنامج "لعبة الكراسي" في قناة الشرقية لتهديدات ودعاوى قضائية على خلفية كشفه ملف فساد ضخم يتعلق بأشخاص مدانين قضائيا ومحتجزين في السجون العراقية.

وقالت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة إن جهات انزعجت من كشف هذا الملف، وقامت بتهديد الإعلامي هاتفيا وإنه بصدد اتخاذ الإجراءات القانونية لتعزيز أمنه وحمايته.

وتطرق علي إلى ملف فساد يرتبط برئيس هيئة التقاعد العامة السابق أحمد الساعدي ومدير شركة "كي كارد" بهاء عبدالحسين اللذين أدينا بملفات فساد مالي، وصدرت أحكام بحقهما. كما سرد خلال برنامجه حادثة حضور أحد المستفيدين من عمليات التلاعب المالي حفل ولادة الحوت الأزرق في جنوب أفريقيا بكلفة 1.5 مليون دولار.

وأعلنت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق تضامنها مع علي، واعتبرت ما يتعرض له من تهديدات خرقا دستوريا فاضحا يتطلب تدخل الجهات الحكومية الحامية للدستور الكافل لحرية الصحافة والإعلام بكل أشكالها، لاسيما وأن مقدم البرنامج لم يعلن أية أسماء أو جهات متورطة بالملف، ولم يكشف سوى جزء من التحقيقات التي أدين على إثرها رئيس هيئة التقاعد العامة السابق.

وحذرت الجمعية من استمرار عملية التضييق على الصحافيين لمنع كشف ملفات الفساد، ودعت الحكومة إلى التحرك لإنهاء حالات التهديد التي تتعرض لها الأسرة الصحافية.

ويواجه ناشطون وصحافيون في العراق حملة من الاتهامات والتهديدات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من حسابات وهمية ومجهولة الهوية تحمل صور شخصيات معروفة أو ميليشيات وفصائل منضوية تحت الحشد الشعبي.

وتستخدم الفصائل المسلحة والأحزاب السياسية في العراق "الجيوش الإلكترونية"، أو كما يسميها البعض "الذباب الإلكتروني" من أجل الدعاية والتسويق وأيضاً توجيه الانتقادات وشنّ حملات ترهيب وتهديد بتكميم أفواه المعارضين.

وقال الصحافي رياض الحمداني إنّ "أول ظهور لفكرة الجيش الإلكتروني كان عام 2010 عبر موقع فيسبوك كونه الأكثر انتشاراً واستخداماً في العراق، وكانت نشأته على يد الحزب الإسلامي وحزب الدعوة الذي كان يدير البلاد منذ عام 2003، وذلك بهدف تهديد الصحافيين بالتصفية".

وأفادت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في ديسمبر الماضي أن البلاد سجلت 305 حالات انتهاك ضد الصحافيين خلال العام 2020، وشمل ذلك حالات الاغتيال والتهديد بالتصفية الجسدية والاعتقال والاحتجاز والاعتداء بالضرب ومنع وعرقلة التغطية الإعلامية.

وأضافت الجمعية أنه تم اغتيال 4 صحافيين، وإصابة 10 آخرين، وحالتي تهديد بالقتل والتصفية الجسدية، واعتقال 74 صحافيا والاعتداء على 167 آخرين.

305

انتهاكات ضد الصحافيين العراقيين خلال عام 2020 تضمنت حالات اغتيال

كما رصدت الجمعية أيضا 14 هجوما مسلحا ضد صحافيين ومؤسسات إعلامية، إضافة إلى إغلاق 31 فضائية ومؤسسة إعلامية، وكذلك 3 حالات لرفع دعاوى قضائية وإصدار أحكام وأوامر مذكرات قبض بحق صحافيين.

جهات عديدة يزعجها الحديث عن ملفات الفساد